



وزير الكهرباء:
التقنين مرتبط بقدره
نقل الوقود لا بقدره
التوليد

ص ٣

دعم الصناعة.. الحكومة تريد والصناعيون يطالبون



الوطنية التي تعاني الكثير من التحديات والمعوقات ، كتخفيض بعض الرسوم الجمركية على المواد الأولية الداخلة بالصناعة ، ومع ذلك ظل دعم الصناعة الوطنية وتشجيعها هاجسا ملحا للصناعيين والحكومة في لبنان ، ولا سيما بعد اتساع مروحة العقوبات التي تفرضها الدول العربية والاتحاد الأوروبي وأميركا. وبرز اتجاه حكومي اعلنه وزير الاقتصاد والتجارة الدكتور نضال الشعار بالاعتماد على الذات وتمكين الداخل ، ويمكن تسجيل عدد من الملاحظات على مفهوم دعم وتشجيع الصناعة ، ولها غياب الرؤية الحكومية الواضحة حول دعم الصناعة ، وما القطاعات المستهدفة بهذا الدعم ثانيا ، وما شكل وطبيعة الدعم ثالثا؟

دعم الصناعة وتشجيعها ، محور مهم جدا طرحته الحكومة منذ توليها مهامها في نيسان الماضي ، ويومذاك أرسلت إشارة على غاية من الأهمية والوضوح ، إذ كان أول نشاط لرئيس مجلس الوزراء عادل سفر إلى غرفة صناعة دمشق وريفها ، واعتبرت تلك الزيارة أحد المؤشرات المهمة المتعلقة برغبة الحكومة في دعم الصناعة الوطنية. وتلا ذلك تقديم مقترحات من صناعيي دمشق وحلب ، تتضمن المحاور الأساسية التي يرغب الصناعيون في معالجتها بهدف خلق قطاع صناعي منافس ، ودعم الصناعة المحلية. واتخذت الحكومة عدة إجراءات انية تسهم في معالجة مشكلات الصناعة

ص ٢

«الاقتصادية» تعلق صدورها

نظرا للظرف الاقتصادي وتراجع الإنفاق الإعلاني منذ ما يقارب الأشهر العشرة وما نتج عنه من صعوبات مالية أصابت كل القطاع الإعلامي السوري الخاص ، تعلق صحيفة «الاقتصادية» صدورها مدة ثلاثة اشهر على ان تستأنف عملها في ظرف اقتصادي ومالي افضل وعلى أمل ان تعود العجلة الاقتصادية السورية إلى الدوران وتعود معها سورية أكثر قوة وأكثر مناعة.

وننتهج فرصة اعياد الميلاد المجيد وراس السنة لنتمنى لجميع القراء الاعزاء ولكل السوريين عودة الامن والامان إلى وطننا الحبيب وعودة المحبة إلى قلوب السوريين ليكونوا كما كانوا دائما ولابد بدأ واحدة في مواجهة كل التحديات السياسية والاقتصادية والامنية ولتبقى سورية رمز المحبة والتأخي. وكل عام وانتم بخير

«الاقتصادية» تنشر تفاصيل قانون إصلاح القطاع العام الصناعي

ص ٥-٤

خمسون قانونا متضاربا للعقارات

ص ٧-٦

هدية وزارة النفط..

رفع سعر البنزين ٦ ليرات لتوفير ١٥ مليار ليرة

في الوقت الماضي ، واتجاهات سعر النفط مستقرة خلال الفترة الحالية ، فهذه الزيادة اتت بشكل مثير للجدل ، وفي توقيت تشهد فيه البلاد أزمة محروقات عامة ، وخاصة في مجالي الغاز والمازوت. اما الاحتمال الثاني لهذه الزيادة ، فيتمثل بخفض الإنتاج النفطي نتيجة توقف عدد من الشركات العاملة في مجال النفط ، إضافة إلى العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية والتي شملت قطاع النفط أيضا ، لو هو ناجم عن رغبة الوزارة بزيادة السعر لتخفيض الاستهلاك ، وخاصة ان المؤشرات العامة تؤكد انخفاض استهلاك البنزين بنحو ٦ بالمئة بعد زيادة ليرة على كل لتر كبدل الرسوم السنوية. وتشير التقديرات ، قبل فرض العقوبات على سورية ، وشمول قطاع النفط بها ، ان نسبة البنزين المستورد لا تتجاوز ٢٠ بالمئة ، لما الباقي فينتج محليا.

رفعت الحكومة وبشكل مفاجئ سعر البنزين من ٤٤ ليرة إلى ٥٠ للبنزين العادي ومن ٥٠ إلى ٥٥ ليرة للممتاز ، دون ان توضح لاحد سبب رفع هذا السعر ، وذلك بدءا من صباح يوم السبت ٢٤ الشهر الجاري ، وهذه هي هدية وزارة النفط والثروة المعدنية لمستهلكي البنزين مع نهاية عام ٢٠١١. وتستهلك سورية نحو ٢,٥ مليار لتر بنزين سنويا ، حسب تقديرات الخبراء ، ومع هذه الزيادة تكسب الحكومة ١٥ مليار ليرة ، سيستدها المستهلك السوري ، وبذلك تعوض نصف قيمة ما خسرتة جراء تخفيض سعر المازوت خمس ليرات في ايلول الماضي ، إذ كان سعر اللتر ٢٠ ليرة وخفض إلى ١٥ وقدرت يومذاك تكلفة هذا التخفيض بنحو ٢٨ مليار ليرة. ليس من المعقول ان تتجه اسعار البنزين إلى الارتفاع رغم انها كانت قريبة من الاسعار العالمية

العقوبات الاقتصادية على سورية

وخرطة طريق لمواجهة

ص ٩-٨

قانون الاستثمار المقترح

من صناعة حلب

ص ١١-١٠

٦٠٠ شقة جاهزة لكنها مغلقة

في ضاحية طرطوس العمالية

ص ١٤